



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

الضمانات التأديبية للموظف العام وفق قانون الموارد البشرية الاتحادي وتعديلاته مقارنة مع القانون المحلي لإمارة أبوظبي وإمارة دبي.

للطالب

محمد سلطان الكعبي

المشرف

د. علاء محي الدين مصطفى، قسم القانون العام

كلية القانون

المكان والزمان

11:00 صباحاً

الأربعاء، 18 أبريل 2018

قاعة المحكمة التعليمية (0012) بالطابق الأرضي، مبنى كلية القانون طلاب (H2)

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الضمانات التأديبية للموظف العام ، وهل هذه الضمانات كفلت للموظف العام تمكينة من الاستفادة من هذه الضمانات ، حيث من ضمن هذه الضمانات المقرره له حق الدفاع و حقه في الاستعانة بمحام للدفاع عنه ، و الاطلاع على الاوراق الموجوده في ملف التحقيق و كذلك تم التطرق لتسبب القرار التأديبي، و ما هو تسبب القرار التأديبي و أهميته، و كذلك تم التطرق لقيام الموظف من التظلم من القرار التأديبي و أهميته و شروطه ، و كذلك الطعن القضائي من القرار التأديبي و شروطه ، و كذلك تناولت من هي السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التأديبي. ولقد حاولت تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين يتناول المبحث الاول الضمانات السابقة على صدور الجزاء التأديبي، حيث تم تقسيم المبحث الأول إلى مطلبين، المطلب الاول التحقيق الإداري و تسبب القرار الإداري، حيث تم التطرق في الفرع الاول إلى اجراءات التحقيق الاداري و شروطه ، و أهمية التحقيق الاداري و الضوابط الشكلية للتحقيق و صفة السرية في التحقيق ، و الأثار الناتجة عن التحقيق الاداري، أما الفرع الثاني تناولت ما معنى تسبب القرار الإداري و أهميته و شروطه و عناصر تسبب القرار التأديبي ، أم المطلب الثاني تناولت حق الدفاع و ما هيته و أهميته و مقتضيات حق الدفاع، أم المبحث الثاني تناولت الضمانات اللاحقة على صدور القرار الإداري حيث تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين فتناولت في المطلب الاول السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التأديبي في التشريعات الإماراتية أما المطلب الثاني فتناولت في الفرع الأول موضوع الطعن في القرار التأديبي من حيث تعريف التظلم الإداري و أنواعه و شروطه و آثار التظلم ومباشرة التظلم و التصرف فيه بواسطة لجنة التظلمات، أما الفرع الثاني تناولت الطعن أمام القضاء من التظلم من القرار التأديبي و شروط الطعن القضائي و أسباب الطعن القضائي. وقد انتهى البحث بالوصول إلى بعض التوصيات التي تضمنتها الخاتمة.

كلمات البحث الرئيسية: قانون الموارد البشرية الإتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة رقم 11 لسنة 2008 المعدل بمرسوم بقانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2016 ولائحة التنفيذية رقم (1) لسنة 2018، قانون الموارد البشرية لإمارة أبوظبي رقم (6) لسنة 2016، قانون إدارة الموارد البشرية للإمارة دبي رقم 27 لسنة 2006 المعدل بالقانون رقم (14) لسنة 2010.